

Distr.: General
16 February 2005
Arabic
Original: English



بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١٢٤ لمجلس الأمن المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"يهنئ مجلس الأمن شعب العراق على نجاح انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فهذه الانتخابات تمثل لحظة تاريخية وخطوة إيجابية نحو تحقيق الانتقال السياسي في العراق. وقد أظهر العراقيون، بذاهم إلى مراكز الاقتراع، احترامهم لسلطة القانون ونبذ العنف. وصوتوا للديمقراطية وامتلاك زمام أمورهم بالكامل. ويشيد مجلس الأمن بشعب العراق لاتخاذ هذه الخطوة بممارسته لحقه في تقرير مستقبله السياسي بحرية ويشجعه على مواصلة القيام بذلك في عملية الانتقال السياسي التي يخوضها.

"ويتقدم مجلس الأمن بالتهنئة إلى التحالفات والأفراد الذين انتخبوا حديثا في هذه الانتخابات.

"وقد جرت الانتخابات في ظروف صعبة، ويحيي مجلس الأمن شعب العراق على شجاعته ولما أبداه من التزام بالديمقراطية في تحد للإرهابيين. ويشيد المجلس بعشرات الآلاف من العراقيين الذين خاضوا الانتخابات كمرشحين، والذين عملوا في إدارتها وفي تشغيل مراكز الاقتراع ومراقبة الانتخابات وتوفير الأمن. كما يعرب مجلس الأمن عن تقديره الخاص للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لما أبدته من جلد ومهارة تنظيمية في إدارة الانتخابات.

"ويثني مجلس الأمن على الأمين العام والأمم المتحدة لما حققاه من نجاح في المساعدة على إعداد الانتخابات، بما في ذلك ما قدم من مشورة ودعم إلى العراقيين

من قبل الممثل الخاص للأمين العام في العراق، أشرف قاضي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعلى وجه الخصوص كبير مستشاري الشؤون الانتخابية، كارلوس فاليتزويلا، وشعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة ومديرتها كارينا بيريلي. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره أيضا للمساعدة التي قدمتها أطراف دولية أخرى، بما في ذلك خبراء الانتخابات التابعون للاتحاد الأوروبي.

” ويشير مجلس الأمن أيضا إلى الدور الجدير بالثناء الذي أدته قوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق في توفير الأمن لإجراء الانتخابات.

” وتمثل هذه الانتخابات خطوة هامة على طريق الانتقال السياسي في العراق حسب ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦. ويتطلع مجلس الأمن إلى شغل أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية لمقاعدهم وتشكيل حكومة انتقالية جديدة في العراق في المستقبل القريب. ومن المنتظر أن يُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ استفتاء بشأن دستور العراق الذي ستشرف على صياغته الجمعية الوطنية الانتقالية، وأن يعقب ذلك إجراء انتخابات عامة بموجب الدستور الجديد، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويؤكد مجلس الأمن دعمه المستمر لشعب العراق في عملية التحول السياسي التي يخوضها، ويعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

” وتأكيدا لأهمية أقصى مشاركة ممكنة من جميع شرائح المجتمع العراقي في العملية السياسية في العراق، يؤكد مجلس الأمن ضرورة تواصل الجهود السياسية الرامية إلى تنفيذ الخطوات التالية في عملية الانتقال، وعلى وجه الخصوص العملية الدستورية المقبلة، على أفضل وجه من حيث الشمول والمشاركة والشفافية. ويرحب مجلس الأمن بالبيانات التي أدلى بها في الآونة الأخيرة القادة العراقيون في هذا الصدد، ويشجع بقوة الحكومة الانتقالية في العراق والجمعية الوطنية الانتقالية في العراق على التوسع في مد الجسور إلى جميع فئات المجتمع العراقي، بغية تشجيع قيام حوار سياسي صادق ومصالحه وطنية حقيقية، وكفالة أن يكون جميع العراقيين ممثلين على النحو الواجب وأن يكون لهم صوت في العملية السياسية وفي صياغة الدستور العراقي.

” ويعيد مجلس الأمن التأكيد على الدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حسب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦، وذلك دعما للجهود الذاتية التي يبذلها العراق، ووفقا لما طلبته

حكومة العراق، لتعزيز الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء حول صياغة دستور وطني. وفي هذا الصدد، يحث مجلس الأمن الأمم المتحدة على وضع نفسها بسرعة على أهبة الاستعداد، ويشجع أعضاء المجتمع الدولي على تقديم المستشارين والدعم التقني إلى الأمم المتحدة لمساعدتها على القيام بهذا الدور.

”ويدين مجلس الأمن، بأشد لهجة ممكنة، الأعمال الإرهابية في العراق، التي لا ينبغي أن يسمح لها بتعطيل التحول السياسي والاقتصادي في العراق. ويناشد مجلس الأمن أولئك الذين يستخدمون العنف في محاولة لتخريب العملية السياسية، التخلي عن السلاح والمشاركة في العملية السياسية. ويشجع السلطات العراقية على التعاون مع جميع من يندون العنف وعلى تهيئة المناخ السياسي المفضي إلى المصالحة الوطنية والمنافسة السياسية عبر الوسائل السلمية.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية المستمرة التي تمثلها البلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية في دعم العملية السياسية، وفي التعاون مع السلطات العراقية على ضبط عملية عبور حدود العراق وكذلك تقديم الدعم إلى الشعب العراقي في ما يبذله من جهود لتحقيق الأمن والازدهار.

”وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٦، يعيد مجلس الأمن التأكيد على تأييده قيام عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، يسوده الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويرحب بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى العراق، ويؤكد على أهمية أن تعزز جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة مساعداتها وتعجل بها، من أجل دعم مواصلة تنفيذ العراق لعملية التحول السياسي وجهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتنمية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦“.